

الشيخ علي يوسف



سياسة العامة والسياسة خاصة

كان الشيخ علي كاتباً سياسياً ، وكانت سياسته إسلامية عثمانية مصرية . ثم لما انظر الاتحاديون المصرية التركية ، واضطهاد العرب والعربية ، كانت سياسته إسلامية عربية أولاً ثم عثمانية . أعني انه يخدم الدولة العثمانية في كل ما يستطيعه الا اذا كان معارفاً للإسلام او العرب ، وقد خدمها أجل خدمة في تأسيسه بلدية الخلال الأحمر في مصر ، فهو الذي من هذه السنة الحسنة في مصر فاستفادت الدولة منها تلك الألوف الكثيرة من الجنهات مع عشرات طلبة منتظمة أدت لها الخدمة النافعة في جربي طرابلس والبلقان ، كما كان له في مؤيده اليد البيضاء في اعانتها من قبل على حرب اليونان كان المؤيد القادر العظيم فيما عليه المصريون الآن من التعلق الشديد بالدولة العثمانية والحب الخالص لها . وقد كانوا يعتقدون الترك وحكم الترك وقتاً شديداً لانهم لم يروا من آثار حكمهم ولم يحفظوا من أخبار حكامهم ما يوجب غير ذلك . وقد عجلى ذلك في الثورة العربية أظهر التعجلى ، فكان زعماءها عازمين على جعل حكومتهم مصرية محضة بتولي ادارتها المصريون دون الترك والمستتركين من الشركس وغيرهم . فلما وقعت البلاد تحت سيطرة الاحتلال الاجنبي ثقل ذلك على المسلمين طبعاً ، وأحسوا بفسطهم ، فحدث عند بعض المشتغلين بالسياسة فكرة التعلق بالدولة والرجاء فيها . وكبر ذلك ونمي بل وجد وظهر منذ تولى الأريكة الحديوية الوزير (الحاج عباس حلي الثاني) وفقه الله وأيده ، فانه بما سانه من زيارة الأستانة في كل عام ، أوجد في مصر حركة سياسية وطنية لم تكن في غابر الايام ، وجراً المصريين على ما لم يكونوا يتجرؤون عليه من قبل ، وولى وجوههم شطر تلك العاصمة ، وأطلق السنهم وأجرى أقاليمهم ، بما لم يكن يبرء من احد منهم ، وكان المؤيد خطيب هذا المنبر ، أو منبر خطباء هذه السياسة ، ولكن مصر لم تستفد شيئاً مما كانت ترجوه من هذه السياسة . وانما استفادت منه الدولة تعلق السواد الاعظم من المصريين بها وحبهم لها ، فكان من أثره جمع لاهانات لها في كل حرب تدخل فيها

لأموضع هنا لبيان أثر هذه السياسة في معاملة الانكليز لمصر والدولة العثمانية ،

ولا لبيان تأثير هذا الحب والتعلق من الخديو وأتمته في نفس السلطان عبد الحميد ثم في نفوس من خلعوه وخالفوه في هذه الدولة ، ولا لبيان سيرتهم مع عزيز مصر ، ولا مع الانكليز فيما يتعلق بسياسة مصر . لأن موضوعنا سياسة « الشيخ علي يوسف في المؤيد وفي نفسه » وخلاصة القول فيها أنها كانت اسلامية في كل حال - عثمانية مصرية مما أيام كانت الآمال والأمانى توطد بالدولة حل المسألة المصرية باخراج الانكليز من مصر - ثم عثمانية محضه مصرية محضه بعد ما خابت تلك الآمال ، وطاحت تلك الآمانى والأحلام ، التي كان يقال في مثلها « حياتنا بين يدي المايين » ثم عربية عثمانية في العهد الأخير ، كما اشرنا الى ذلك في فاتحة الكلام . بل صارت خدمته للدولة في هذا العهد داخلة في سياسته الاسلاميه العامة . وسيأتي الكلام في سياسته المصرية خاصة .

يقول أعداؤه وخصومه في السياسة من قومه أنه كان متقلبا في سياسته ، ويدون عليه من ذلك ما قد يمد له . والسياسة متقلبة بنفسها ، فالذي يجمد على حال واحدة لا يستطيع أن يكون سياسيا ، لأن الأحوال تغير دائما ، والسياسي هو الذي يدور معها كيفما دارت . وفي الحكم والأمثال « دوام حال من الحلال » وأنا يعاب على الرجل أن يكون متقلبا في المقاصد لا في الوسائل

فعلى هذه القواعد التي لاتزاح فيها برد أنصار الفيدشبهه خصومه بأنه كان في سياسته أثبت من الأطوادر . أما سياسته الاسلاميه فالأمر فيها ظاهر ، ولم يهتمه بالتحول عنها منهم ، وأما سياسته العثمانية فقد ثبت عليها حتى الممات أيضا . وآخر خدمة خدم بها الدولة تأسيس جمعية الهلال الأحمر المصرية ، وكان عضوا عاملا في جمعية اعانة الحرب أيضا . نعم أنه شغل على جمعية الاتحاد والترقي حروبا عوانا لاعتقاده أن ما سارت عليه في سياسة الدولة وادارتها كان ضارا بالدولة العلية والأمة العثمانية عامة ، وقومه العرب خاصة ، ومعظما لأربطة بين الدولة وبين مصر . . ومنايا للسياسة الاسلاميه أيضا ولم يكن رحمه الله منفردا بهذا الاجتهاد بل كان متفقا فيه مع جماهير العثمانيين من الترك والعرب الذين اتفقا على عدة أحزاب لمقاومة الجمعية ، وصار أكثر أعضاء مجلس الأمة عليها فاضطرت الى حله بالإرادة السلطانية . ثم ان الجمعية نفسها صرحت بأنها كانت مخضبة في كثير من أعمالها ومقاصدها وأنها رجعت عنها ، ومنها تزيك العرب وغيرهم من الاقوام العثمانيين فنظروا للمتبع للحوادث أنه قد ظهر أنه كان مصيبا في اعتقاده ، وكان آخر ما ظهر للجمهور من ضرر سياستها هو أول شيء كان أول من انتقده عليها جهرا ،

وهو جعل السلطة في أيدي الضباط واشغاهم بالسياسة . وقد قال في هذا الموضوع كلمته المشهورة في بيروت في أول العهد بإعلان الدستور ، وسكر الناس كلهم بمحمرة الفرح والسرور ، وهي « أن السيف والسياسة لا يجتمعان في عهد واحد » قال ذلك لما رأى بعض ضباط الضباط الاتحاديين في بيروت يتصرف في الحكومة تصرف الحاكم المطلق المستبد . ثم تبين أن ضرر اشتغال الضباط بالسياسة والادارة قد اضعب الدولة وقسم القوة فيها على نفسها ، وكان أهم أسباب الخذلان في الحرب البلقانية الأخيرة كما صرح به القائد الألماني الكبير (البارون فندر غلزن) باشا منظم الجيش العثماني

ويقولون ان التقلب والذبذبة في السياسة العثمانية هو ما جرى عليه خصوم النقيض الذين صدق عليهم المثل « رمتني بدائها وانسلت » ذلك بأنهم ينتصرون لصاحب القوة أخطأ أم أصاب ، نهض بالدولة أم هوى بها . فكانوا يقدسون السلطان عبد الحميد ويقولون في طلاب الدستور والاصلاح منه اشد مما قال مالك في الحر . وكانت قاعدة سياستهم ما وضعه لهم زعيمهم مصطفى كامل باشا من ان القلو في السلطان عبد الحميد والتشجيع على طلاب الاصلاح والدستور منه ، حتى انه اوجب على من ينطق بالشهادتين - الشهادة لله تعالى بالوحدانية والشهادة لمحمد (ص) بالرسالة - ان يشاهما بالشهادة للسلطان عبد الحميد الخ وقد صرحوا في جريدتهم المواء قبل اعلان الدستور يوم واحد بأن طلاب الدستور اعداء الدولة الحرة لانه يضر الدولة ويفسدها . بل كانوا بعد اعلان الدستور ايضا يصيحون في وجوه بعض العثمانيين المتهجين به . ثم لما استقرت السلطة بالبيعة اعلان الدستور وصار يدهم المال والقوة قدسهم كما كانوا يقدسون السلطان عبد الحميد ، وصاروا يأمنون خصومهم كما كانوا يأمنونهم عند ما كانوا خصوم السلطان عبد الحميد هذا ملخص ما ردد به أنصار الشيخ نبي على خصومه في مسألة ثباته على سياسته العثمانية في جوهرها ، وهو انه كان يتبع المصلحة ويدور معها ، وهم يتبعون رجال السلطة ويدورون معهم . وقد فتح هنا الباب لحكم ثالث يقول : ان الشيخ عليا كان من أنصار السلطان عبد الحميد أيضا ، بل هو استاذ مصطفى كامل في القلو فيه ، وقد نال من رثبه واوسمته أكثر مما نال مصطفى كامل ، وبقي ثابتا على ايمانه عليه فلم يتقلب عليه بعد سقوطه ، كما انقلب عليه تلاميذ مصطفى كامل ، وكنا نتظر ان بعد أنصاره هذا من ثباته . واسكنك نذكر عنهم أن الشيخ كان يتبع في خدمة الدولة المالية المصلحة ، لا الرجال الذين يدهم المال والقوة ، فهل كان الشيخ علي مجهول ان السلطان عبد الحميد مخرب الدولة أم لا ؟ ان قلت : نعم ! فما هو السياسي ، وان : قلت لا !

٩٥ سياسة المؤيد واللواء والمقلم في السلطان عبد الحميد (المار - ج ١٢ م ١٦)

فما هو بالناصح الذي يتبع المصلحة . وأما الناصح في هذه المسألة هو المقلم دون المؤيد ودون اللواء الذي تلقى عنه السياسة الحميدية كالمصرية ، ثم أربى عليه في اللو فيها وغمى الناس بمدح ذلك السلطان المحرب . فاقول أنصار الشيخ الذي يلقون في مدح سياسته فينرقون في هذا ؟ وما قولاك وانت تبصرت في سياسته بحث المؤرخ الصادق النصف ؟

أقول إن آخر ما أعرف من شوط أنصار سياسة المؤيد في هذه المسألة أنت السلطان كان هو الدولة ، فكان لا بد لمن يتصرف لما لسكونها إسلامية ولتقوي بها على الاحتلال الأجنبي في مصر من مدح السلطان والدفاع عنه كيفما كانت سيرته في سياسته وإدارة المملكة . والسيامي لا يكون صوفيا ولا ناسكا يلتزم الحق من كل وجه ، بل يلتزم مصلحته والمنفعة التي اتخذها قاعدة لسياسته . والمقلم ما كان يذم السلطان ويندد بمنازلة أنصار الحق وغيره على الدولة ، بل ليصرف عن الدولة قلوب المصريين ويقطع جيل وجائهم فيها خدمة للاحتلال ، لأجل هذا كان في حجاج وخصام قائم مع المؤيد ثم مع اللواء الذي اتبع سنن المؤيد وغالا فيها غلوا كبيرا . وأما الامتناع برتب السلطان وأوصته فلا يلام عليه مثل الشيخ علي ولا مصطفى كامل ، لأن التصدي للزعامة السياسية يحتاج إلى ذلك . لأنه يزيد في جاهه ويعلي من مكانه ، ويؤمله لقله هؤلاء الحكام والسياسيين أصحاب الماصب فيمدونه من طبقهم . وأما باب مثله من يتقدم للمصلحة العامة تصدا لله تعالى ، أو من يبني خدمته على مقاومة تمييز بعض الناس على بعض بهذه الرتب التي تصفها الحكومة ويطلب إبطالها ، ليتفاضل الناس بعلومهم وأعمالهم ، لا بالألقاب التنظيمية ، ولا حلي الأوسمة النضية والذهبية

أما أنا فأقول إن كلا من المؤيد واللواء ومنظموا الأهرام . قد أضر المسلمين والمثابرين عامة والمصريين خاصة بما جربن عليه من الإسراف في مدح السلطان عبد الحميد والدفاع عنه ، ولولا أن جمهور المسلمين كانوا يحملون ذم المقلم لسياسته وإدارته ومقديده به على صوة النية ويظنون أن أخباره غير صادقة ، ولولا تلك الردود عليه لسكان قمع ما نشره عظماء ، ولقد كان يكون النفع أعظم لو كان المؤيد واللواء ينشران مثل تلك الأخبار ويبنون عليها مطالبة السلطان بالإصلاح ، مشايبة لطلابه من الثنائين مع الاعتدال .

وقد كنت أقول لمن إذا كرههم في ذلك من عقلاء المصريين : إن المقلم ينشر بعض ما يعلم ، ويعلم بعض ما يقع . وأنه يجب عليكم أن تصبروا بأخباره ، مهما كان

فلكم ووأيتكم في نيته . والا كنتم طالبين للتأذ بعرج الدولة والسلطان ، لا لمرفعة الحقيقة التي يتبعها الإصلاح والفساد . فتشابهت السلطان على ما يضر ، وتشكلون عليه في أمر الاسلام وأمر مصر ، وكل ذلك من بقاء المصلحة على وعث من الرسل . بدلاً من ثباتها على الصخر ، وهو أن تعرف الأمة حقيقة حال دولتها وحكومتها ، وتعتمد على سبيلها وعملها في إصلاح نفسها وإصلاحها .

وبما أعرفه الشيخ علي رحمه الله تعالى من المزية في سياسته الميثانية ، بل في أخلاقه وسجاياه الفطرية ، أنه كان كلما ازداد علماً وخبرة بأحوال الدولة ازداد ميلاً إلى مساعدة طلاب الإصلاح من الميثانيين على ما يطلبونه ، وليسكن مع روية واعتدال ، ومحافظة على كرامة السلطان لعدة أسباب (منها) مراعاة صلة الولاء بينه وبين الخديو التي كان هذا يحافظ عليها فلا يتقطع عن زيارة ذلك سنة من السنين . (ومنها) ما كان يراه أولاً من قبح تعلق المصريين به في المسألة المصرية (ومنها) اعتقاده أن يقتلوا أنه صار خصماً للدولة . (ومنها) أن مفاجأة الناس بخلاف ما يرونه ربما يفضي إلى ضد ما يراد منه . ويفرهم من المؤيد ، فلما خالهم بعد خصومه هذا من ثباته على حفظ كرامة السلطان ، ويمدون مساعدته لطلاب لإصلاح من الثقل في السياسة وعدم الثبات ؟ لا أذكر من الشواهد على رغبته في معرفة حقيقة حال الدولة ومساعدة طلاب الإصلاح فيها ما كان بينه وبين مراد بك صاحب جريدة (ميزان) الذي كان من زعماء جمعية الاتحاد والترقي الأولى ، ولا ما كان من صلته بمحمود باشا الداماد ، فإن هذا مما لا أعرف حقيقة وخفاياه . وأكفي بأصح الشواهد وأثبتها وهو ما وقع لي معه : إنما كثر اجتماعي به وكان مبدأ صحبتي له في سنة ١٣١٦ هـ إذ كنت أطمح (القار) بمطبعته في أواخر سنته الأولى وأوائل سنته الثانية قبل شراء مطبعة له ، وما كان أسرع ما وثق بي على قلة نقته بالناس . ولما رأيت يحدني بحرية واستقلال فكري ، وقبل مني ما أذكره له من الانتقاد على الدولة والسلطان ، خلافاً لاكثر من عرفته في مصر من الإخوان ، رغبته إليه في جعل المؤيد لساناً لطلب الإصلاح في الدولة ، فقال لي : اكتب ما تشاء من رأيك في ذلك مع الاعتدال وحفظ كرامة السلطان ، وذلك كاف في إيصال هذه الأفكار والآراء إلى الناس . فكتبت عدة مقالات في موضوع حاجة الدولة إلى الإصلاح وما يجب منه في هذا العصر . فكان ينشرها في صدر المؤيد غالباً كما ينشر غيرها من مقالاتي التي كنت أذيلها بأبصار (م . ر) ويبرزها هو إلى « أحمد افاضل الكتاب الجيدين »

ما كنت أظن يومئذ أن أحدا من المتعلمين المذركين في مصر ينكر عليه نشر تلك المقالات لأنني كنت أنشر في المار ما هو أشد منها في تمثيل الحلل والفساد ، وما يجب على الأمة والدولة من الإصلاح . حتى دخلت عليه يوما فإذا هو في جدال مع محمد بك فريد في مقالة من تلك المقالات . كان فريد يقول له إن نشر مثل هذه المقالة يعد خروجاً من المؤيد عن خطته ، وإن ذلك قد ساء أخوانهم الوطنيين جداً وقد علمت منه بعد ذلك أن كثيراً من أصحابه كانوا بهذا الشأن ، ولم ير أن يذكر لي ذلك حق سمعت بأذني . وأظنني أيضاً على رسالة جاءت من تونس وأخرى من جلوه في الرد على مقالة من مقالات (المار) ساءت كثيراً من الناس في تلك الاقطار ، إذ عدوا الصحيفة لجهايم عداوة للدولة وخروجاً عليها ، ولكنه لم ينشرها لأنه كان يرى أن ما ينشره المار حق ، وقد كتب بمقاد الفيرة والاخلاص للدولة .

أليس هذا دليلاً على كونه كان يراعي المصلحة العامة ، ويجب إصلاح الدولة ويساعد المصلحين ، بشرط أن لا يضر نفسه ولا بحريته ؟ بلى وأنا على ذلك من الشاهدين . ولعله لو لا ظهور جريدة اللواء ولأنها خبطة الفلوف في تقديس السلطان عبد الحميد وفي المسألة المصرية ووقوفها للمؤيد بالمرصاد ، وإسائها تأويل كل ما ينشر فيه بقلم الرواية والاعتدال ، لا وقف المؤيد بالمصريين عند ما عهدوا في السياسة العثمانية ، بل لعدد وتقلب في السير إلى الغاية التي تحب ، وهي معرفة حقيقة حال الدولة ومعرفة حقيقة أنفسهم ، ومكانهم منها ومكانها منهم ، وما يجب عليهم لها ولا تقصيرهم ، ولما كانت مصر حينئذ هي المصير الأكبر لأحرار العثمانيين على ما كانوا يطلبون من الإصلاح ، ولو صالوا بذلك إلى غير ما كان من أكرام الجيش السلطان على إعلان الدستور ثم خلفه بقوة السلاح ، وما ترتب على ذلك من الشقاق والخذلان ، الذي نشكو من سوء عواقبه الآن . وجهة القول في سياحة المؤيد العثمانية إنها بنيت أولاً على أساس المسألة المصرية ، ويوجد بها تقوية الصلة بين الدولة ومصر ، وبين السلطان والحدود . وكان الشيخ علي لا يعرف في أول العهد بها من أمر الدولة والسلطان شيئاً ، إلا ما اقتضته الحال من تلك الحركة الحديوية ووافق ما جيل عليه من النزعة الإسلامية . ثم أنه صار كل زاد علمها بالدولة واختباراً يتألف في التصحيح ، ويساعد طلاب الإصلاح من العثمانيين ، مع سيطرة ما كان يرعى إليه من تقوية الصلة بين مصر والسرلة المليية ، والحفاظة على كرامة السلطان أن لم يكن لثباته فلما هو متعدي به من لقب الخلافة الإسلامية ، ولما بينه وبين عزيز مصر من الرابطة الرسمية

وأما اللواء فقد بدأ سياسته المهيمنة بما تلقفه من سياسة المؤيد في طفولته، (أي للمؤيد) وغلا فيها كدأبه وعادته، وكان كلما زاد صاحبه معرفة بسوء حال السلطان عبد الحميد وزبائنه، يزاد غلوا في أطرائه وتقدمه، ولمسرافا في التشجيع على طلاب الإصلاح للدولة. ذلك بأنه كان له راتب مالي يأخذه من (المابين) فوق مانال من الرتب والأوسمة لنفسه وللكثير من المصريين، وفوق المال الذي كان يأخذه بأسماء أخرى كهدد الاحتفالات السنوية بعيد الجلوس السلطاني في أوربة. ووراء ذلك ما لا يحسن ذكره في هذه الترجمة. فإذا كان هذا هو اثبات الحمود عند الذين يطمنون في الشيخ علي لنحوه عنه، فأعدل ما نحكم به في هذه القضية قول الخليفة العادل عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «مراجعة الحق خير من التادي في الباطل»

على أننا رأينا أن الشيخ ثبت على خدمته الدولة في تقوية حقوقها في مصر، ونأهيك بتلك القارة الشمواء التي شنها على حكومة بلاده في مسألة القضاء الشرعي إذ أرادت بضبط الانكليز أن تبطل جعل تولية قاضي مصر الأكبر من حقوق السلطان برمله من الاستانة، وفي إعانة المصريين لها بالأموال، ولا سيما في أؤمنة الحروب والشدائد. وفي تقوية الصلة بين عابدين والمابين (كما يقال في عرف هذا مصر) وقد ختم ذلك بأفضل خاتمة، وهي تأسيس جمعية الهلال الأحمر، واستقال أخيرا من لجنة إعانة الحرب البلقانية لأنه اقترح أن ترسل اللجنة إلى الدولة ما بقي في صندوقها من المال - وهو مبلغ كبير - بعد انتهاء الحرب، فإني الرئيس وأكثر الأعضاء ذلك. فإيد لنا المعارضون على خدمة غيره لها، التي قضاهي خدمته وتقي غناهها. ومن سبب غور السياسة يعلم أن حملته على الاتحاديين كانت اتقع الدولة في سياستها ومصلحتها الدائمة من تلك الإعانات المالية، لأنها تقيد في إصلاح سياستها الدائمة. والأعانة منفعة موقفة عارضة، ورحم الله الاستاذ الامام حيث قال: «ما وعظك مثل لأم، ولا قومك مثل مقاوم»

سياسة المصرية

كانت مقاومة الاحتلال والسعي لجلاء الجيش الانكليزي عن مصر من قواعد سياسة المؤيد الأساسية، وقد كان ذلك مرجوا لان حكومة لندرة كانت تهرح رسميا بأن احتلالها للبلاد المصرية موقت وانها ستعجلي عنها، ولأن دول أوربة كانت معارضة لها في احتلالها مرفقة لكل ما يثبت قدمها، واشدهن في ذلك فراسة، ولأن

٩٥٤ التخلي عن الشيخ علي والحزب الوطني في خدمة مصر (الناشر ج ١٢م ١٩١٢)

الدولة العثمانية كان يحسب لها حساب كبير في هذا . فلما عرف الفريد حقيقة الدولة العثمانية ، ومنتفى شوطها في المسألة المصرية ، ورأى كيف وجمت فرقة الفريدي في حادثة (فثوده) الشهيرة ، ثم كيف عقدت (سنة ١٩٠٤) مع انكلترة الاتفاق على ترك حقوقها لمصر ، في مقابلة مساعدتها على احتلال مراكش ، ثم كيف تناهت سائر الدول الكبرى على اقرار انكلترة على احتلالها في مصر ، واعطائها اليهود على عدم معارضتها فيه . لما علم ذلك رأى ان العمل النافع لمصر انما يكون فيها وفي لدولة ، لأن الجندب والذبح صار محصورا بين المصريين والانكليز ، فلا رجاء في احد يساعد المصريين مساعدة يرحى قهها الا بعض احرار الانكليز محبي الانصاف أو المعارضين لحكومتهم في سياستها الاستعمارية . فخصر عمله في هذين الاخيرين ، فقامت عليه قيادة جريدة اللواء وأنصارها ، وسعوا المؤيد بالمقام الاخر ، لأن الوطنية وخدمة مصر عندهم تتجلى في شيئين : مطالبة الانكليز بالجللاء عن مصر ، وشم انتقاد الحكومة وشم كل عمل عمله في مصر . أما الفريد فقد اغتم فرصة لإصرار اللواء على التلو في المعارضة للسير على ما أوجبه عليه تغير السياسة الخارجية وطول التجربة والاختبار من الاعتدال في المعارضة ، واقامة الحججة لمصر بأن فيها من يتكلم ويناضل بالحجة والبرهان ، لا بالتعوية ومكابرة الحسن والبيان ، وكان يرى ان الحاجة والجهل ، قد تكون مجنا للروية والقل ، فيكره أن يصادر اللواء في حريقه ، على ايذائه له ولوطنه .

أما عمله في مصر لمصر فطرقه وأنواعه كثيرة ، منها ما هو خاص ببنية الاهالي وارشادهم الى ما ينفعهم في الترية والتعليم والآداب والفضائل ، وفي السكس والاقتصاد والتعاون على الخير ، ومنها ما يتعلق بحقوق الامة على الحكومة ، والتعارض والتعاضد بين مصر والمحتلين

وكان ركن سياسته المصرية الركين تأييد نفوذ الامير الشرعي (الحديرو) وسلطته في كل أمر ، والتوصل الى ذلك بكل ما يمكن ، ويحتج بأن كل ما زاد في سلطته ونفوذه فهو ربح لمصر على الاحتلال ، وكل ما نقص منها فهو مزيد في سلطة الاحتلال ونفوذه . فكل أمر للامير فيه رأي أو قصد فهو الخادم الأمين له فيه ، ينصره برأيه وقلبه ولسانه ، وان خالف رأي نفسه ، الا أنه في هذه الحالة قد يتلطف في عرض رأيه على مسامح الامير قبل الشروع في العمل ، فان قبل فذاك ، والا أخذ بقول الشاعر : « سيد القول ما يقول الرئيس » وقد ثبت على هذه السياسة واستقام على هذه الطريقة طويلا حياته ، ولقي في ذلك من الألقا ما يلقاه أمثاله من بيد الخاطمين له على قربه

من أريكة الملك ، ومعارضة المخالفين له في السياسة والرأي ، وخسر كثيرا من الأصدقاء الذين لا يفكر ما لهم عليه أو على الأمة من الفضل ، لأن هؤلاء يرون أن الاخلاص للبلاد في خدمة الأمير إنما يكون بحسب اعتقادهم وأهيم وإن لم يرضه أحيانا . وقد كانت اخلاصه لبعض هؤلاء الأصدقاء الأوفياء أنهمض حجاج من رءوه بقلة اثبات وعدم الوفاء ، ويقل من يعرف كنه هذه الوقائع وزنها بالقياس المستقيم ، بل في هذا القليل من بين الناس ما هو الراجح والمرجوح في هذا الميزان ، للتعريف بصيغة هذا الرجل الذي يقل منه في الرجال .

أنا سمنا بعض الذين رثوا الرجل في منظورهم ومشورهم قد وصفوه بأنه أوفى الأصدقاء في هذا الزمن الذي قل فيه الوفاء ، وأنني - ولا أنكر أن بعض الناس غلوا في اطرائه - أقول أنه كان ذا وفاء يقل من يفضل به . وأما الذين يصفونه بعدم الوفاء فمنهم صاحب الهوى الشبع الذي يتكلم بسوء قصد ، ومنهم المتصف الذي يعتقد ما يقول أما سيء القصد فلا علاج لرضه ولا جواب لقوله . وأما المتصف فله عندي جواب استخرجته من الشواهد التي عرفتها في هذا الباب ولعلها أوضحها وأكبرها ، وهو أن الرجل كان سياسيا قبل كل شيء ، فهو ما ترك صداقة صديق إلا في سبيل السياسة ، والأبعد أن تمذر عليه الجمع بين صداقته وبين ما تقتضيه تلك السياسة . وما لي لا أصرح فأقول كان إذا غضب مولا ، الذي تدور سياسته على قطب وحاء ، على أحد أصدقائه ، يبذل كل ما يراه في وسعه من وسائل ارضائه ، فإن لم يستطع حافظ على هودته بالقدر الممكن . فإذا رأى أنه مضطرا إلى هجره هجره هجرا جيلا ، وإذا اضطر إلى كتابة ما يسوءه لا يمدى حد الضرورة التي تقتضيها السياسة إلا قليلا . وإذا استطاع في أثناء ذلك أن يخدمه بشيء خدمه ، أن لم يكن ذلك في الجهر ، فن وراء الستر . وهل يستطيع السياسي الذي يخدم الأصرار والملوك أكثر من هذا ؟

كأنني يعض هؤلاء المتصفين يقول إذا قرأ هذا : « أن عندي انتقادا آخر على الرجل وهو أنه ما كان ينف في مثل هذا عند حد المصلحة العامة أو عند الحق ومقتضى الفضيلة » وأنني أذكر هؤلاء - الذين تمثل بعضهم أمامي الآن - بما قلته من قبل في السياسي الذي يشتغل بالسياسة فعلا من كونه لا يزن أعماله بالميزان الذي يزن به الصوفي أو فيلسوف الأخلاق ، وليس ما شرحت من سيرة الرجل في هذه المسألة بالذي يكثر في عصرنا من تصل به الفضيلة إلى مثله . ولا هو بالذي يرتقي إلى وضعه في ميزان سياسة عمر بن الخطاب أو علي بن أبي طالب رضي الله عنهما ، ولا بالذي

يبد من مقامات الصديقين ، المشروحة في كتابي احياء العلوم ومذارج السالكين
 أن هذه السيرة من كان اذا سخط من أحد لانه لم يطمع العظيم الذي يحبه
 نفسه ، يفلو جهود طاقته في ذمه وإبدائه ، ويقصد له بكل طريق يسير فيه ولو الى
 خدمة الملة والامة ، فيضع له العوائير ، ويحفر له الاسافير ، ولا يرقب فيه الا ولا ذمة ؟
 أجهوز أن يقرن هذا بذاك ؟ كلا إن ذلك ظلم وجهل بأقدار الرجال ، لا يذهب الى
 مثله الا بدهاء العوام واغترار الاطفال .
 (الترجمة بقية)

باب الاخبار والآراء

مكتاب ابن الرشيد الى الصدر الأعظم

ذكر في بعض الصحف أن سمود باشا الرشيد كتب الى الصدارة العظمى كتابا قال فيه :
 « ملنا أن بعض الناس يقومون الآن في بعض الولايات طالبين من الدولة العلية
 مطالب صحيفة بحقوق الدولة ومنافية للدين الاسلامي الخفيف . الامر الذي ساءنا
 جدا . ونطلبه ليكن معلوما لدولتكم ولدى العالم الاسلامي أجمع اتا لا قبل هذه
 الشؤون المضرة بالدين الاسلامي والدولة . واتما مستعدون مع كافة جنودنا وقبائلنا
 للقيام بما تأمرنا به الدولة العلية ولا نهيد عن اوامر خليفةتنا المصطفى » اه
 ونحن نقول « أفلح الأعرابي ان صدق » في قوله انه لا يرضى بما ينافي الدين
 وانه لا يقبل الشؤون المضرة بالدين والدولة . نقول هذا ونحن لانعلم ماهي المطالب
 التي يشنها إذ لم يبلغنا أن الناس طلبوا في بعض الولايات ما ذكره ، ولو أنه أشار الى
 تلك المطالب لملنا مبالغ صحة حكمه عليها ، وهل هو مصيب فيه او مخطئ ؟ وهل قال
 قوله عن علم باحكام دين الله ام لا ؟

وباليت شكري اذا علم الامير ابن الرشيد ارشادنا الله وإياه الى نصر الدين
 والدولة . ان بعض الناس يطلبون من الدولة منزع الفواحي والتسكرات كالسكر
 والزنا والربا والمجاهزة بالفتل في رمضان نهاما من دار الملك والخلافة ومن غيرها
 من البلاد الثمينة واقامة الحدود الشرعية فيها كلها ، وعدم بيع شيء من ارضها أو
 معادنها للأجانب ، هل يكون مستعدا مع جنوده وقبائله لنصرتهم وشده أزهرهم ؟ فان
 كان ينصرهم ولو بلسانه وقلبه فليعلن هذا كما أعلن ذلك ، وإن لم يفعل علم العالم
 الاسلامي أجمع انه غير مستعد الآن الا لما كان ينده له السلطان عبد الحميد من قبله ،